

الضرورات: هي دفع الظلم والعدوان، وقرار حرية التدين، والدفاع عن الأوطان وأن القرآن الكريم ليرشد إلى ذلك في عدة مواضع إذ يقول:

(وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين). (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين) (الذين يقاتلون بأثم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير. الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله).

وأساس الدستور العام في ذلك هو قوله تعالى (إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون). وقد أبحاث الشريعة الإسلامية للمسلمين أن ينشئوا ما شاءوا من العلاقات بينهم وبين الذين لم يعتدوا عليهم في الدين أو الوطن من كل ما يروونه عوناً لهم على حياتهم في شؤون التجارة والصناعة والعلم والسياسة والثقافة، ينظمون ذلك كله على الوجه الذي يتبين صلاحه، والذي تقضي به سنن الاجتماع والفطرة، والذي لا يتعارض مع دستورهم الخاص، وقد أجازت الشريعة أن تصل هذه العلاقات إلى حد البرّ بهم والاحسان إليهم.

وأساس الدستور العام في ذلك هو قوله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبوؤهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين). هذه هو الصراط المستقيم، والمبدأ الوسط، الذي تسير عليه الشريعة الإسلامية في جميع أحكامها، والذي صلحت به لكل زمان ومكان، واستحقت به الخلود إلى أن يرث الأَرْض ومن عليها وهو خير الوارثين).

وقد أكمل الله نعمته على عباده - بعد نعمة العقل التي يميز بها المرء بين الخير والشر، والنافع والضار - بهذه الهداية التشريعية التي من شأنها أن تشد أزر العقل